

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد ياسين العبدلات  
وعضوية القضاة السادة  
د. محمد الطراونة، داود طبيبة، محمد اليبرودي، باسم المبيضين

التمييز :-

وكيلاته المحاميتان

التمييز ضده :- الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٧/٢/٩ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٦/١٠٩١) بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٦ القاضي بحبس المميز خمس سنوات والرسوم قراراً صدر وجاهياً بحق المميز .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية :-

- ١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما قررت إدانة المميز والحكم بحبسه خمس سنوات ولم تتطرق أو تأخذ بما جاء بشهادة الشاهدة
- ٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما قررت إدانة المميز والحكم بحبسه خمس سنوات عندما لم تتطرق أو تأخذ بما جاء بشهادة الشاهد
- ٣- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما قررت إدانة المميز والحكم بحبسه خمس

سنوات ولم تتطرق إلى الإسقاط الذي جاء على لسانها كونها ولية أمرها أمام المدعي العام بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٥ محضر رقم أربعة وجاء على لسانها أمام محكمة الجنايات الكبرى.

٤- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما قررت إدانة المميز والحكم بحبسه خمس سنوات ولم تتطرق إلى التناقض الواضح بشهادة المجني عليها أمام الضابطة العدلية وأمام المدعي العام وأمام محكمة الجنايات الكبرى .

٥- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما قررت إدانة المميز والحكم بحبسه خمس سنوات دون الأخذ بالتناقض الوارد بأقوال المجني عليها وهو ما أكدته بقرارها الطعين بأن أقوالها لدى المحكمة والمدعي العام غير مطابقة .

٦- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما قررت إدانة المميز والحكم بحبسه خمس سنوات والأخذ باعترافه أمام الضابطة العدلية حيث أكد المميز تعرضه للضرب والضغط عليه وهو ما أكدته شهادة النيابة

بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢ وبكتابه رقم (٢٠١٧/١١٢) رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٦/١٠٩١) بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٦ إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئياً أن الحكم الصادر بحق المتهم جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية طالباً تأييده .

بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٩ وبكتابه رقم (٤٥٢/٢٠١٧/٤/٢) قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعته الخطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

## القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أحالت المتهم :-

والظنين :-

إلى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمتها عن الجرائم الآتية :-

- ١- جنائية هتك العرض خلافاً للمادة (٢٩٧) من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم
- ٢- جنائية هتك العرض خلافاً للمادة (٢/٢٩٨) عقوبات بالنسبة للمتهم
- ٣- جنحة المداعبة المنافية للحياء العام وفقاً للمادة (٣٠٥) عقوبات بالنسبة للمتهم والظنين

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم (٢٠١٦/١٠٩١) تاريخ ٢٦/١/٢٠١٧ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التي تتلخص بأن المجني عليها البالغة من العمر ١٤ سنة كانت تقيم مع شقيقتها البالغة من العمر ١٦ سنة وأشقاتها الصغار في منزل جدهم بسبب انفصال والدتهم عن والدهم الذي كان دائم السفر بسبب طبيعة عمله وبسبب سوء المعاملة قررتا مغادرة المنزل حيث كانتا على معرفة بالمتهم والظنين حيث إن المتهم سبق له أن حضر إلى منزل المجني عليها حيث كانت تقيم عند جدها حوالي الساعة الثانية عشرة ليلاً وقابلها في ممر العمارة وقبلها ووضع يده على فرجها من الأمام من تحت الملابس وحسس على فرجها وكان ذلك قبل ثلاثة أسابيع من هروب المجني عليها وأختها من منزل جدها حيث تم الاتفاق مع المتهم والظنين على ذلك حيث حضر المتهم والظنين بتاريخ ١٢/٥/٢٠١٦ إلى منزل جد المجني عليها وخرجوا مع المجني عليها وأختها وأشقاتها الصغار وتوجهوا إلى منزل المتهم وجلسوا على السطح لمدة قصيرة ثم خرجوا وتجولوا في الشوارع ولم يجدوا مكاناً للنوم فلجأوا إلى مقبرة ماركا وأثناء نومهم استفاقت المجني عليها على المتهم الذي كان نائماً بجانبها وكان يضع يده على فرجها من تحت الملابس ويحسس عليه وفي

الصباح توجهوا جميعاً لاستئجار منزل في مأدبا حيث تم الاشتباه بهم وتم توديعهم من قبل رجال الأمن العام إلى إدارة حماية الأسرة وقد اعترف الظنين عناد أنه قام بتقبيل الحدث على فمها وقد اعترف المتهم أنه قام بتقبيل المجني عليها على فمها وأنه وضع يده على فرجها من تحت الملابس ووضع يده على صدرها وتقبيله وقد تبين نتيجة فحص العينات المأخوذة من على ثدي المجني عليها أن الخلايا الطلائية الموجودة على ثدي المجني عليها تعود للمتهم

ويتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي :-

- ١- عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم والظنين  
بجثة المداعبة المنافية للحياء بحدود المادة (٣٠٥) عقوبات .
  - ٢- عملاً بالمادة ذاتها الحكم على كل واحد منهما بالحبس ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة للمتهم مدة التوقيف، وترك الظنين حراً لحين اكتساب الحكم الدرجة القطعية .
  - ٣- عملاً بالمادة (٢/٢٣٦) من قانون العقوبات تجريم المتهم بجناية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٧) عقوبات وبجناية هتك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٨) عقوبات .
- وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة وضع المجرم وعملاً بالمادة (٢٩٧) عقوبات بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات والرسوم .
- وعملاً بالمادة (٢/٢٩٨) عقوبات وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات والرسوم .
  - وعملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم دون سواها وهي وضعه بالأشغال الشاقة خمس سنوات وتضمينه الرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المتهم المميز بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً، كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية والقرار الصادر فيها إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى طالباً تأييده .

وعن أسباب التمييز جميعها الدائرة حول الطعن في وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المميز .

فمن استعراض محكمتنا أوراق الدعوى وبياناتها والقرار المميز بصفتها محكمة موضوع تجد :-

#### ١- من حيث الواقعة المستخلصة :-

فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى البينة التي اعتمدها في تكوين قناعتها بقرارها المميز واقتطفت أجزاء منها أثبتتها في متنها وهي بيينة قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها التي نقرأها عليها والثابتة باعتراف المتهم الشرطي الذي قدمت النيابة على أخذه بطوعه واختياره وتأييد ذلك بالخلايا الطلائية العائدة للمتهم وبيانات النيابة العامة الأخرى التي تكفي للاقتناع بأن المتهم ارتكب ما جرم به طالما أنه لم يقدم بيينة على خلافها .

#### ٢- من حيث التطبيقات القانونية :-

فإن فعل المتهم المتمثل بقيامه بالنوم بجانب المجني عليها ووضع يده على فرجها من تحت الملابس والتحسيس عليها وهي نائمة بشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جنائية هناك العرض بحدود المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات وكذلك نجد إن ما قام به المتهم من أفعال تمثلت بالتحسيس على ثديها وعوراتها تشكل جنائية هناك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات كون المجني عليها لم تكمل الخامسة عشرة من عمرها .

#### ٣- من حيث العقوبة :-

إن العقوبة المفروضة على المتهم تقع ضمن حدها القانوني وعليه تقر محكمتنا محكمة الجنايات الكبرى على النتيجة التي توصلت إليها وتؤيدها في قراره التجريم والحكم الأمر الذي يتعين معه رد هذه الأسباب .

وحيث إن القرار المميز جاء مستجعماً لمقوماته ومشتتماً على أسبابه وخالياً من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه فإنه يتعين تأييده .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ١٣ رجب سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ١٠/٤/٢٠١٧ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



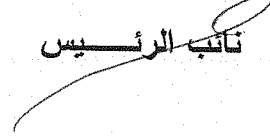
عضو

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



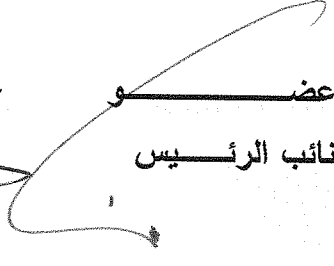
عضو

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



رئيس الديوان



دق/ق . أ . ك

